

بسم الله الرحمن الرحيم

## التطبيقات اللغوية/الجملة في العربية

كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية- المرحلة الرابعة

أستاذ المادة: أ.د. ميثاق حسن عبدالواحد

تعدُّ الجملة العربية من المباحث المهمة في الفكر اللغوي العربي قديماً وحديثاً مبحث الجملة، ماهيتها وحدودها ودلالاتها، وأقسامها.. وقد حظي مبحث الجملة العربية باهتمام كبير من لدن علماء العربية الأوائل الذين أفاضوا في تعريفها وتأطيرها من جهتي المبنى والمعنى. وكان لزاماً على الدارسين قديماً وحديثاً أن يتطرقوا إلى مفاهيم أخرى قريبة من مفهوم الجملة، ومنها اللغة التي أشاروا إلى أنها أصواتٌ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، وهذا تعريف تأسيسي انبنى على الأساس الذي يقوم عليه نظام التواصل اللساني وهي الأصوات؛ بوصفها المادة الخام للغة التفاهم. وعرفوها كذلك بأنها مجموعة أنظمة متواصلة ومترابطة ومتكاملة، يصبُّ كلُّ منها في مجرى الآخر وهي المستوى الصوتي الفونيمي، والصرفي المورفيمي، والنحوي التركيبي الذي يستند أساساً إلى مصطلح "الجملة"؛ إذ إنها الوحدة الأساسية في المبحث النحوي، منها يبدأ، وإليها ينتهي.

تتكوّن الجملة من مجموعة من الوحدات (الكلمات) التي تنتظم إلى بعضها البعض وتتضام مشيدة صرح النظام التواصلي اللساني المقروء المكتوب. إنَّ أوّل من اهتم بمبحث الجملة اللغوي المبرز سيبويه (ت180هـ) فأفرد لها حيزاً من كتابه (الكتاب) سمّاه (باب الاستقامة في الكلام) ، لكنّه لم يتناول مصطلح الجملة وإنما مصطلح الكلام، وهو بهذا يُرادف بين مصطلحي الجملة والكلام، وأشار إلى تقسيم الجمل إلى اسمية وذكر أنّها التي تبدأ بالاسم وفعلية التي تبدأ بالفعل، وأشار إلى علاقة الإسناد وطرفيها. وأول من ذكر مصطلح الجملة المبرّد (ت285هـ) في كتابه (المقتضب) وقد تابع سيبويه في المرادفة بين الجملة والكلام. أما أبو الفتح بن جنّي (ت392هـ) فقد ذهب إلى أنّ الجملة هي الكلام المفيد المستقل بنفسه، أي أنّه جعل شرطها الإفادة، فإنْ أفادت فهي كلام (وهذا ما ذهب إليه سيبويه قبلاً) ، وإنْ لم تُفد فهي

قول، وكان ذلك في كتابيه (الخصائص، واللمع). أما الزمخشري (ت538هـ) فتابع في كتابه (المفصل في النحو) سيبويه أيضاً، مصرحاً بالإسناد في الجملة، أي أن تشتمل على المسند والمسند إليه. وقد شرح ابن الحاجب (ت643هـ) في مقدمته النحوية (الكافية) الإسناد، وبين أنه شرط في الجملة، وكرّر أنّ الإفادة شرط في الكلام، فتبعاً له فإنّ الإسناد شرط الجملة، إن أفادت فهي جملة وكلام، وإن لم تُفد واكتفت بالبناء على علاقة الإسناد فهي جملة وحسب، ولم يذهب ابن يعيش (ت643هـ) إلى أبعد من ذلك في (شرح المفصل)، وزاد الرّضي الاسترأبادي (ت646هـ) الإفادة التي يحسن السكوت عليها وذلك في كتابه (شرح الكافية). أما ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) فقد فصل في المبحث في كتابيه (مغني اللبيب، وقطر الندى) فنظر في تحديد مفهومي الجملة والكلام، مقرراً أنّ الجملة هي المسند والمسند إليه أو ما هو بمنزلتها، وأنّ الكلام هو القول المفيد بالقصد.. فالجملة المفيدة إفادة تامّة يحسن السكوت عليها كلام، وإن بُنيت على الإسناد فجملة سواء أفادت أو لم تُفد، ومن هنا نجد أنّ شرط الإفادة المعنوي المضموني شأن خاص، وأنّ شرط الإسناد اللفظي التركيبي الممزوج بالمعنى شأن عام.

إنّ شرط الإفادة يتحقق في الجمل الاستعمالية بصفة عامة إلا جملة الشرط وجملة جوابه نحو (إن قُمت أقم)، فإنّ كلّ واحدة منهما مبنية على الإسناد، فهي جملة، لكنّها لا تُعطي فائدة بمعزلٍ عن أختها، فالفائدة تتحقق بهما معاً، وعند ذلك يُطلق عليهما مصطلح الكلام، ومن هنا ذهب الدارسون المحدثون الذين نظروا إلى الجملة من منظور الإفادة إلى أنّهما معاً تُشكلان جملة واحدة أسموها جملة الشرط، جزأها فعل الشرط وجواب الشرط. ومنهم الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور تمام حسّان، والدكتور فاضل السامرائي وغيرهم.

والجمل أنواع وأقسام، فصل فيها المحدثون وتناولوها في مؤلفاتهم ودراساتهم العديدة. ( تراجع المصادر الآتية: نظرات في الجملة العربية لكريم حسين ناصح، في الجملة العربية لفخرالدين قباوة، العلامة الإعرابية لمحمد حماسة، مدخل إلى الجملة العربية لمحمود أحمد نحلة)